Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وفى ظنى أن فكرة الاتساع فى الوظائف النحوية ناشئة عن الاتساع فى استخدام الوحدات اللغوية لتؤدى المعانى المختلفة، وهى فكرة عامة فى مباحث اللغة العربية سواء أكانت فى البلاغة أم فى اللغة أم فى النحو.

«قال الشيخ ابن عمرون [1] فى شرح المفصل تقول : «ما أتانى إلا زيد إلا عمرو» قال ابن السراج : يجوز رفعهما إذا أردت بذكرك زيداً، بعض من نفيت توكيداً لبعض المنفى، فهو بمنزلة ما لم تذكره، وكأنك قلت : «ما أتانى إلا عمرو»

وقال الرمانى : يجوز على أن تكون اعتمدت على إثبات الإتيان لعمرو خاصة، كأنك قلت : ما أتانى أحد إلا عمرو، فجعلت إلا زيد» بمنزلة إخراج زيد من هذا الباب، كما أنك إذا قلت : «ما أتانى أحد إلا عمرو» فكأنك قلت أخرج الأحد من الإتيان وأثبته «لعمرو»، فأجازوا هذه المسألة على هذا التقدير.

قال الشيخ ابن عمرون : «إن كان هذا بناءاً على أن «زيداً» لم يجىء فهو إخراج المسألة عن معناها، وإن كان معنى ما قاله ابن السراج والرمانى، كأنك قلت : «ما أتانى إلا عمرو» وذكرت «زيداً» على الوجه الذى تذكره إذا جعلت إلا صفة فى قولك : «ما أتانى أحد إلا زيد» أى : غير زيد، فليس فى هذا دليل على أن «زيداً» أتاك لأن غير بمنزلة «مثل»، فكما أنك إذا قلت : «ما أتانى أحد مثل زيد»، لم يكن فى هذا الكلام، دليل على أن زيداً قد أتاك، فكذلك هو فى غير، فإن قلت بعد هذا إلا عمرو، على البدل، أثبتت الإتيان له.

قال : فأجازوا هذه المسألة على أن تكون إلا بمنزلة غير كأنك قلت : ما أتانى غير زيد إلا عمرو، فاعتمدت على إثبات الإتيان لعمرو ونفيه عن غير «زيد» وأبهمت أمر «زيد» قال : فهذه مسألة مشكلة فى كتب النحويين.

---

(١) انظر : الاستغناء فى الاستثناء، القرافى، ص ١١٥ ـ ١١٨